على تحرير الارض والمقدسات من الاحتلال الاسرائيلي. وعليه، فقد ركزنا، كما هو معروف، كل جهودنا، عبر الواحد وعشرين عاماً من الاحتلال، باتجاه هذا الهدف؛ ولم يكن في تصورنا ان المحافظة على العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين يمكن ان تشكل عقبة على طريق تحرير الارض الفلسطينية المحتلة. ومن هنا، لم نجد، خلال الفترة التي انقضت قبل اتخاذنا اجراءاتنا، ما يستوجب اتخاذها، وبخاصة ان موقفنا الداعي والمؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كان واضحاً لا لبس فيه.

وفي الفترة الاخيرة، تبين ان هناك توجهاً فلسطينياً، وعربياً، يؤمن بضرورة ابراز الهوية الفلسطينية، بشكل كامل، في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها. كما اتضح ان هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل اردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الاردنية في الارض المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه، مثلما سيكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبي.

وازاء هذا التوجه المنبثق حتماً عن رغبة فلسطينية خالصة، وتصميم عربي أكيد على نصرة القضية الفلسطينية، أصبح من الواجب ان نكون جزءاً من هذا التوجه، ونتجاوب مع متطلباته. فنحن، أولاً وآخراً، جزء من امتنا، حريصون على نصرة قضاياها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وما دامت هنالك قناعة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الارض الفلسطينية المحتلة يمكن ان يدعم بفك العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين، فلا بد ان نؤدي واجبنا ونفعل ما هو مطلوب منا؛ فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا في قمة الرباط العام ١٩٧٤ لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الاردنية دعماً لصمود الاخوة هناك، فاننا نتجاوب، اليوم، مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها، شكلاً ومضموناً، ضارعين الى الله ان يجعل من خطوتنا هذه اضافة نوعية [الى] نضال الشعب الفلسطيني المتنامي من أجل الحرية والاستقلال.

أيها الاخوة المواطنون،

هذه هي الاسباب والاعتبارات والقناعات التي حدت بنا للتجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ومع التوجه العربي العام المنسجم مع هذه الرغبة. اذ لا يمكن ان نستمر في هذا الوضع المعلّق الذي لا يمكن ان يخدم الاردن، كما لا يمكن ان يخدم القضية الفلسطينية. وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك الى رحاب الصفاء والوضوح، حيث تنتعش الثقة المتبادلة وتزهر تفاهماً وتعاوناً ومحبة لصالح القضية الفلسطينية، ولصالح الوحدة العربية التي ستظل هدفاً عزيزاً تلتقي على السعي اليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية.

على انه ينبغي ان يفهم، بكل وضوح، وبدون أي لبس أو ابهام، ان اجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية انما تتصل فقط بالارض الفلسطينية المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الاردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الاردنية الهاشمية بطبيعة الحال. فلهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها، تماماً مثل أي مواطن آخر مهما كان أصله. انهم جزء لا يتجزأ من الدولة الاردنية التي ينتسبون اليها ويعيشون على أرضها ويشاركون في حياتها وسائر انشطتها. فالاردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الارض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بمشيئة الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية، ويزهر النضال الفلسطيني، كما تؤكد ذلك الانتفاضة المباركة المظفرة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

واذا كانت الوحدة الوطنية في أي بلد من البلدان عزيزة غالية، فهي بالنسبة لنا، في الاردن، أكثر من ذلك. انها قاعدة استقرارنا، وسبب نمائنا وازدهارنا، وأساس أمننا الوطني، ومبعث ثقتنا في المستقبل، مثلما هي تجسيد حي لمبادىء الثورة العربية الكبرى التي ورثناها ونعتز بحمل رايتها، ونموذج معاش للتعددية البنّاءة، ونواة سليمة لأي صيغة عربية وحدوية أشمل.

وعليه، فان صون الوحدة الوطنية أمر مقدس لا تهاون فيه. وأي محاولة للعبث بها، تحت أي لافتة أو عنوان، لن تكون الاّ مساعدة للعدو لتنفيذ سياسته التوسعية على حساب فلسطين والاردن سواء بسواء. ومن هنا، فان تدعيمها وتمتينها هو الوطنية الحقة، والقومية الاصيلة. ومن هنا، أيضاً، فان مسؤولية